الأمم المتحدة
A/RES/64/11

Distr.: General
20 January 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/64/L.8* و *Add.1*)]

٦٤/١١ - الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٣/١٨ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإلى جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٦٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ١٨٩٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والبيانين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨[(١)] و١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩[(٢)]،

وإذ تؤكد من جديد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ ترحب بأول انتخابات في أفغانستان تكون السلطات الأفغانية مسؤولة عنها بالكامل بدعم من المجتمع الدولي، وإذ تشيد بالشجاعة التي أبداها الشعب الأفغاني بمشاركته النشيطة في العملية الانتخابية والمشاركة في الانتخابات على الرغم من الأخطار الأمنية

---

(١) S/PRST/2008/26؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢) S/PRST/2009/21؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

الرجاء إعادة الاستعمال

والحوادث التي تسببت فيها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى والضالعون في تجارة المخدرات، وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية لمعالجة المخالفات التي حددتها المؤسسات الانتخابية في أفغانستان، ولكفالة إرساء عملية موثوق بها وشرعية وفقا للقانون الأفغاني للانتخابات في إطار الدستور الأفغاني، وإذ تحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على احترام سيادة القانون وعلى الاستمرار في تحمل المسؤولية عن الاستقرار والوحدة في أفغانستان، وإذ تؤكد ضرورة قيام حكومة أفغانستان الجديدة ببناء علاقة متجددة من الثقة مع مواطنيها من خلال تحقيق نتائج ملموسة وواضحة للعيان،

وإذ تؤكد من جديد دعمها المتواصل لتنفيذ اتفاق أفغانستان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٣] الذي يوفر إطار الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وكذلك إعلان المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان المعقود في باريس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وإذ تذكر في هذا الصدد بروح وأحكام اتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[٤] وإعلان برلين المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بما في ذلك مرفقاته،

وإذ تسلم مرة أخرى بالترابط الذي تتسم به التحديات الماثلة في أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة تزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة والأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وبخاصة في الجنوب والشرق، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة

---

(٣) S/2006/90، المرفق.

(٤) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تدين بأشد العبارات جميع الهجمات، بما فيها الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وإذ تدين كذلك لجوء حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في أفغانستان في الآونة الأخيرة، وبخاصة في الجنوب والشرق، وإذ تسلم بتزايد الأخطار التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، وكذلك التحديات التي تواجهها الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، وإذ تلاحظ البيانات ذات الصلة التي أدلت بها مؤخرا السلطات الأفغانية وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة في هذا الصدد، وإذ تشير إلى أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تسلم بالجهود الإضافية التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لكفالة حماية السكان المدنيين، وإذ تهيب بها أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة من خلال الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تلك التحقيقات بصفة مشتركة،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تؤكد** الدور الرئيسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها وتأييدها القوي لكل الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في هذا الصدد، وترحب بالدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق الجهود المدنية الدولية، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولي أفغانستان زمام الأمور والقيادة؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام[٥] وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **تؤكد من جديد** أن اتفاق أفغانستان، بما في ذلك مرفقاته[٣]، يظل الأساس المتفق عليه للعمل الذي يقوم به كل من أفغانستان والمجتمع الدولي، وتشدد على ضرورة إجراء حوار مكثف مع حكومة أفغانستان بهدف تجديد اتفاق أفغانستان في عام ٢٠١٠ وفقا لزيادة تولي الحكومة زمام الأمور واضطلاعها بالمسؤولية، وتكرر في هذا الصدد تأكيد تقديرها للإستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان؛

٤ - **ترحب** في هذا السياق بالدعم الذي أعرب عنه الأمين العام لعقد مؤتمر دولي حول أفغانستان، بالتعاون مع حكومة أفغانستان الجديدة؛

٥ - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها والناجم عن ازدياد أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، بما فيها الجماعات الضالعة في تجارة المخدرات، وتدين بشدة جميع أعمال العنف والتخويف التي ترتكب في أفغانستان، ولا سيما في الجنوب والشرق، بما في ذلك الهجمات الانتحارية؛

٦ - **تعرب عن بالغ أسفها**، في هذا الصدد، لما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وأضرار مادية تلحق بالمدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية، وكذلك أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتحيي جميع من فقدوا أرواحهم؛

٧ - **تؤكد** ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي للتحديات المتمثلة في الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، والتي تشكل خطرا يهدد العملية الديمقراطية والتعمير والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار

---

(٥) A/62/722-S/2008/159 و S/2008/434 و A/63/372-S/2008/617 و A63/751-S/2009/135 و A/63/892-S/2009/323 و A/64/364-S/2009/475.

١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم منح هذه الجماعات أي نوع من الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي؛

٨ - **تلاحظ مع القلق** أن الحالة الأمنية تتسبب في توقف بعض المنظمات عن الاضطلاع بعملها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في بعض أجزاء أفغانستان أو الحد منها؛

٩ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن الكافي، وترحب بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة الدولية بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن تستمر في تطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

١٠ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل، أوجه التآزر بين أهداف البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن المسؤولية عن توفير الأمن وسيادة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان التي تدعمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعترف بالتقدم المؤسسي المحرز في هذا الصدد وبالتنسيق المتواصل بين القوة الدولية والتحالف؛

١٢ - **تؤكد** أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك وجود قوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان؛

١٣ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تستمر، بمساعدة المجتمع الدولي، بطرق منها تحالف عملية الحرية الدائمة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفقا للمسؤوليات المسندة إلى كل منهما، في التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها؛

١٤ - **تشيد** بقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة لما تبذله من جهود من أجل تحسين الظروف الأمنية في أفغانستان؛

١٥ - **ترحب** بالتطوير المتواصل للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وتقر بما يقدم لهما من دعم دولي، وتدعو إلى تكثيف الجهود الأفغانية والدولية الرامية إلى تحديث وتعزيز كلتا المؤسستين والإدارات الحكومية المتصلة بهما، مع إيلاء اهتمام خاص للشرطة الوطنية الأفغانية، وتعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، وتنوه بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وبالدعم الذي تقدمه

منظمة حلف شمال الأطلسي، وبخاصة عن طريق إنشاء بعثتها التدريبية في أفغانستان، وبالمساهمة التي تقرر أن تقدمها قوة الدرك الأوروبية لتلك البعثة، وغيرها من البرامج التدريبية الثنائية، وتشجع على زيادة التنسيق عند الاقتضاء، وترحب ببرنامجي التنمية المركزة للمقاطعات وإصلاح المقاطعات؛

١٦ - **تسلم** في هذا السياق بأن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية بحاجة إلى دعم إضافي لتعزيز قدراتهما وكفاءتهما المهنية، بوسائل منها توفير المزيد من التدريب والتوجيه لهما وتزويدهما بمعدات وهياكل أساسية أحدث ومواصلة دعم المرتبات؛

١٧ - **تحث** السلطات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية؛

١٨ - **تحث أيضا** السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

١٩ - **تؤكد** أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتنمية المجتمعية ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات المقبلة، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان، وتدعو إلى تقديم دعم كاف لكي تؤدي وزارة الداخلية بصورة متزايدة دورها القيادي في تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة؛

٢٠ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بالعمل بحزم على حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، والعمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد في هذا الصدد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص كافية لإدرار الدخل بطرق مشروعة، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢١ - **لا تزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتي تشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٦] والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

٢٣ - **تؤكد** أن التعاون الإقليمي يشكل وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان وتشجع، في هذا الصدد، على تحسين العلاقات وتوثيق التعاون بين أفغانستان وجيرانها، وترحب في هذا السياق بالمؤتمر الثالث للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان المنعقد في إسلام أباد في ١٣ و١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، فضلا عن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية؛

٢٤ - **تتعهد بمواصلة دعمها** لحكومة وشعب أفغانستان، بعد النجاح في إكمال عملية الانتقال السياسي، في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية واستعادة مكانتهما الحقة في مجتمع الأمم؛

٢٥ - **تشير** إلى ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان في الدستور باعتباره إنجازا سياسيا كبيرا، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٢٦ - **تدعو** إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون أي نوع من أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الدين، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الدستور الأفغاني والقانون الدولي؛

٢٧ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد وتشجعها، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار الضارة التي تخلفها أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية على التمتع بحقوق الإنسان وعلى قدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان؛

---

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

٢٨ - **تشير** إلى قراري مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وإلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩[٧] بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة، وتعرب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد والامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٢٩ - **تدرك** أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وآمنة وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان على النحو المحدد في اتفاق أفغانستان، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية السلطات الأفغانية وضرورة التحضير للانتخابات القادمة في الوقت المناسب وبشكل نظامي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتشير إلى الدور القيادي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق هذه الجهود، وتشجع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إرسال بعثات لمراقبة الانتخابات وفرق للدعم بناء على طلب حكومة أفغانستان، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للحكومة لضمان أمن الانتخابات؛

٣٠ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل، وتؤكد الحاجة إلى زيادة وتيرة التقدم نحو إنشاء نظام قضائي منصف وشفاف وفعال باعتبار ذلك خطوة هامة صوب تحقيق أهداف تعزيز الحكومة وتوفير الأمن وكفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣١ - **تحث** جميع الهيئات المعنية، في هذا الصدد، على تنفيذ برنامج العدالة الوطنية في الوقت المناسب، وتؤكد أهمية تحسين الأمن، وكذلك توفير الحقوق والخدمات القانونية للشعب الأفغاني؛

٣٢ - **تقر** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون

---

(٧) S/PRST/2009/1؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ – ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء على صعيد الصحة البدنية والعقلية؛

٣٣ - **تشدد** على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيثما انطبق، وبما يشمل القصر المحتجزين؛

٣٤ - **تلاحظ مع القلق** التقارير التي تشير إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية والانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحريات الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٣٥ - **تثني** على حكومة أفغانستان لتقديم تقريرها الأول عن الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة فيه في الوقت المناسب؛

٣٦ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وترحب في هذا الصدد بالقانون الجديد لوسائط الإعلام الجماهيرية باعتباره تقدما هاما، في حين تلاحظ مع القلق تزايد التخويف والعنف اللذين يستهدفان الصحفيين الأفغان والتحديات التي تواجه استقلال وسائط الإعلام، وتدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في الاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها للعدالة؛

٣٧ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتؤكد ضرورة توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء أفغانستان وفقا للدستور الأفغاني، وتشجع حكومة أفغانستان على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن التمويل الأساسي للجنة، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعمه في هذا الصدد؛

٣٨ - **تدعو** حكومة أفغانستان إلى تنفيذ خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة تنفيذا كاملا، وتشجع على تنفيذ العمليات التي تقودها الحكومة فيما يتعلق بإعادة الإدماج

والمصالحة وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التي ترمي إلى إعادة دمج الذين يبدون استعدادهم لنبذ العنف وشجب الإرهاب وقبول الدستور الأفغاني والالتزام بالعمل بشكل بناء من أجل السلام والاستقرار والتنمية في إطار الدستور ودون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وتشير إلى القرارات الأخرى ذات الصلة في هذا الخصوص؛

٣٩ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن المرأة والسلام والأمن، وتثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية ومن أجل حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٨] والدستور الأفغاني، وتكرر التأكيد على استمرار أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في إمكانية الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع؛

٤٠ - **تكرر التأكيد**، في ضوء التشريعات التي اعتمدت مؤخرا، على أهمية استمرار التمسك بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وترحب بالمرسوم الرئاسي بشأن القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وتدعو إلى تنفيذه في الوقت المناسب، وتعرب عن تقديرها لاستعداد حكومة أفغانستان تقديم تقرير إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٠؛

٤١ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وبخاصة ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و"القتل بدافع الشرف" في أجزاء معينة من البلد؛

٤٢ - **ترحب** باضطلاع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء صندوق خاص لحماية النساء المعرضات للخطر بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

٤٣ - **ترحب أيضا** بتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان والجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة أفغانستان لمكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع وتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير، وتشجع على جمع واستعمال بيانات إحصائية مصنفة حسب نوع الجنس من أجل توفير معلومات عن العنف الجنساني والتتبع الدقيق للتقدم المحرز في إدماج المرأة إدماجا تاما في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان؛

٤٤ - **ترحب كذلك** بهذه الانجازات وتؤكد ضرورة استمرار التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا للالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي، وتمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية مما يساعد على توطيد السلام الدائم والاستقرار الوطني في أفغانستان، بينما تلاحظ في الوقت نفسه ضرورة تعزيز العمل على تمكين المرأة أيضا على الصعيد دون الوطني، لتسهيل حصول المرأة على فرص العمل وضمان محو الأمية والتدريب المهني وتنظيم المشاريع النسائية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للمؤسسات الأفغانية في هذا الصدد؛

٤٥ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وترحب بتقديم التقرير الأولي لأفغانستان إلى لجنة حقوق الطفل، وتشير إلى ضرورة تنفيذ جميع الدول الأطراف تنفيذا تاما اتفاقية حقوق الطفل[٩] وبروتوكوليها الاختياريين[١٠] وقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بشأن الأطفال والتراع المسلح؛

٤٦ - **تعرب عن قلقها** في هذا الصدد إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في أفغانستان المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨[١١]، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وترحب بما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم والتزامها الراسخ في هذا الخصوص، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال؛

٤٧ - **ترحب** باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل

---

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٠) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١١) S/2008/695.

لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٢]، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفا في هذا البروتوكول؛

٤٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، وتؤكد أهمية استيفاء المعايير المتصلة بكل منها في اتفاق أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي؛

٤٩ - **ترحب** بتعيين المسؤولين في الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا، وتشجع حكومة أفغانستان على الاستفادة من هذا الفريق بشكل فعال، على النحو المتفق عليه في اتفاق أفغانستان، من أجل أن يتم تعيين كبار المسؤولين بكفاءة وشفافية أكبر؛

٥٠ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة، على مساعدة حكومة أفغانستان على أن تجعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات، وأن تتلاءم مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرة الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٥١ - **ترحب** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٣]، وتدعو حكومة أفغانستان إلى تحقيق المزيد من التقدم في جهودها الرامية إلى إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، تتولى قيادة مكافحة الفساد وفقا لاتفاق أفغانستان، وتلاحظ ببالغ القلق آثار الفساد في مجالات الأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٥٢ - **تشيد** بالجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين الحكم والإدارة على الصعيد دون الوطني في أفغانستان عن طريق المديرية المستقلة للحكم المحلي، وتؤكد ما لوجود مؤسسات وجهات فاعلة دون وطنية أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة من أهمية في الحد من الحيز السياسي المتاح للمتمردين، وتهيب بالسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي أن يدعما بقوة العمل الذي تضطلع به المديرية، وتشجع بشدة حكومة أفغانستان على اعتماد وتنفيذ سياسة الحكم دون الوطنية لتعزيز الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات دون الوطنية وتخصيص المزيد من الموارد وتفويض سلطات أكبر لحكومات المقاطعات، وتتطلع إلى وضع خطة قوية للتنفيذ؛

---

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٥٣ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار صكوك ملكية الأراضي، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتحسين أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

٥٤ - **ترحب** بالإستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان وبالتقرير المرحلي السنوي الأول بشأنها، وكذلك بالمزيد من الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥٥ - **ترحب أيضا** بمواصلة وتزايد تكفل حكومة أفغانستان بجهود التأهيل والتعمير والتنمية، وتشدد على الحاجة الماسة إلى توليها زمام الأمور في جميع ميادين الحكم وإلى تحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونات على نحو أكثر فعالية؛

٥٦ - **تؤكد** الحاجة إلى استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، بينما تعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان بشكل إيجابي، على الرغم من تزايد الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٧ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتدرك ضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٥٨ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة لإصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل الطاقة ومياه الشرب، كشروط مسبقة لتحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لزيادة الإيرادات والضرائب المحصلة لتحقيق الاستدامة المالية، وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٥٩ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات؛

٦٠ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لاستراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وتشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في تنسيق الجهود الدولية؛

٦١ - **تحث** المجتمع الدولي، وفقا لاتفاق أفغانستان، على زيادة نسبة المساعدة التي يقدمها المانحون بشكل مباشر إلى الميزانية الأساسية، على النحو الذي يتفق عليه بشكل ثنائي بين حكومة أفغانستان وكل مانح على حدة ومن خلال طرائق تمويل أخرى للميزانية الأساسية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل وتشارك فيها الحكومة، من قبيل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام؛

٦٢ - **تدعو** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى أفغانستان إلى التركيز على بناء المؤسسات بأسلوب منسق وإلى كفالة أن يكمل عملها هذا تنمية اقتصاد يتسم بسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإنشاء قطاع مالي يقدم الخدمات إلى جهات عدة منها المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع أنظمة تجارية شفافة وإقرار المساءلة، وأن يساهم في ذلك؛

٦٣ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة الاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي؛

٦٤ - **تشجع على وجه الاستعجال** جميع الدول وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على التعجيل بتوسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية، وبما يتماشى مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان؛

٦٥ - **ترحب** بجميع الجهود الرامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتسلم بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز التنمية في أفغانستان؛

٦٦ - **تدعو** إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر الإقليميين، من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل

الأساسية، بما في ذلك توفير الطاقة والإدارة المتكاملة للحدود، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا؛

٦٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتكرر كذلك تأكيد الحاجة إلى توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٨ - **تسلم** بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، استفادة تامة منها وعلى قدم المساواة؛

٦٩ - **ترحب** باستمرار عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية وعلى نحو مستدام، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي أتوا منها؛

٧٠ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، معترفة بالعبء الضخم الذي تحملته تلك الحكومات حتى الآن في هذا الصدد، وتذكر البلدان المضيفة والمجتمع الدولي بما يقع عليهما من التزامات بموجب القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة لهم؛

٧١ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لعودة وإعادة إدماج من تبقى من اللاجئين والمشردين داخليا الأفغان بصورة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم؛

٧٢ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة وكذلك الاتفاقين الثلاثيي الأطراف المبرمين بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

٧٣ - **تدعو** إلى توفير مساعدة دولية مستمرة للأعداد الضخمة من اللاجئين والمشردين داخليا الأفغان لتيسير عودتهم بصورة طوعية وآمنة ومنظمة تحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو مستدام إسهاما في إحلال الاستقرار في البلد برمته؛

٧٤ - **تسلم** بأن التخلف وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجها الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٥ - **تشيد** بسرعة ونجاح جهود الإغاثة التي بذلتها حكومة أفغانستان والجهات المانحة خلال أزمة الغذاء في العام الماضي، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتشدد على استمرار الحاجة إلى المساعدات الغذائية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي من أجل الوفاء في وقت مبكر، وقبل حلول فصل الشتاء، بهدف تمويل خطة العمل الإنسانية لأفغانستان؛

٧٦ - **ترحب** بتزايد عدد المقاطعات الخالية من زراعة الخشخاش وباستمرار التطورات الإيجابية الأخرى في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠٠٩ الصادرة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[١٤]، ولكنها تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد الحاجة إلى بذل حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا الخطر؛

٧٧ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، والذي يجب إدماجه، لكي يكون فعالا، في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد ما لوضع برامج بديلة لكسب الرزق من أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

---

(١٤) متاحة على الموقع www.unodc.org/unodc/en/crop-monitoring/index.html.

٧٨ - **تلاحظ مع بالغ القلق** تزايد قوة الترابط بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

٧٩ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء أن تواصل تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان؛

٨٠ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك الهيروين المعد للاستخدام غير المشروع في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)؛

٨١ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات[١٥]؛

٨٢ - **تثني** على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد والجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق مواصلة الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وفي اتفاق أفغانستان وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٨٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة واستهلاكها والاتجار بها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات

---

(١٥) S/2006/106، المرفق.

العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم وإيجاد سبل عيش بديلة للمزارعين، وتكرر تأكيد دعوتها إلى المجتمع الدولي لتوجيه التمويل المخصص لمكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٨٤ - **تحث** حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل العيش المستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وفي غيره من القطاعات وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٨٥ - **تعرب عن تأييدها** لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان والسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتحيط علما بإنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في ألماتي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

٨٦ - **تهيب** بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر المتزايد الذي يشكله للمجتمع الدولي إنتاج المخدرات غير المشروع في أفغانستان والاتجار بالمخدرات، وتقر بالتقدم الذي أحرزته المبادرات ذات الصلة في إطار ميثاق باريس واتفاق طهران بشأن مبادرة ثلاثية تشترك فيها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، والاجتماع الثالث للقمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا، وتؤكد أهمية إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات؛

٨٧ - **تحيي** ذكرى كل الذين جادوا بأرواحهم البريئة في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان وجيرانها؛

٨٨ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة المناطق الحدودية بين أفغانستان وجيرانها في مجال مكافحة المخدرات بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون, ولا سيما من خلال الترتيبات الثنائية، وتلك التي أطلقتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي؛

٨٩ - **تؤكد** أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله

إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٩٠ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفق التكليف الصادر عن مجلس الأمن في القرار ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، وتؤكد أهمية استمرار الدور المحوري والمحايد الذي تؤديه البعثة في تعزيز وتنسيق المشاركة الدولية على نحو أكثر اتساقا؛

٩١ - **ترحب** بما يجري من توسيع لوجود البعثة في مقاطعات إضافية، مما يضمن أن تفي الأمم المتحدة بدورها التنسيقي الأساسي، وتشجع البعثة على توطيد وجودها ومواصلة توسعها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك؛

٩٢ - **تؤكد** الحاجة إلى كفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لأداء ولايتها؛

٩٣ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تيسير ورصد تنفيذ اتفاق أفغانستان، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان بطرق عدة منها تنسيق برامج المساعدة والتعمير الدولية، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

٩٤ - **تشيد** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٦] من أجل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، كما تهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها وأن تعزز الاستقرار الإقليمي؛

٩٥ - **ترحب** بالجهود المتزايدة التي تبذلها حكومات أفغانستان والدول المجاورة الشريكة لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع جيرانها وشركائها الإقليميين والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٩٦ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان وجيرانها وشركاؤها الإقليميون لتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها، فضلا عن مبادرات التعاون الأخيرة التي اتخذتها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المعقود في لاسيل سان

---

(١٦) S/2002/1416، المرفق.

كلو، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ واجتماعات القمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا في أنقرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو ٢٠٠٩، وبين أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو ٢٠٠٩، وبين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ واجتماع القمة الرباعي بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أيضا، فضلا عن الجهود التي بذلتها منظمة شانغهاى للتعاون والمبادرات المتخذة في إطار عملية دبي، لتعزيز استقرار البلد وتنميته؛ وتعتبر هذه الجهود ضرورية لتعزيز التعاون في القطاعين الاقتصادي والإنمائي كوسيلة لتحقيق اندماج أفغانستان التام في الاقتصاد الإقليمي والعالمي؛

٩٧ - **تعرب عن تقديرها** للالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشير إلى الدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به، وترحب بالمؤتمر الاستثنائي حول أفغانستان الذي عقد تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون في موسكو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، والمؤتمر الدولي حول أفغانستان الذي عقد في لاهاي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وترحب بالعلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأفغانستان؛

٩٨ - **ترحب** بدورة الاتصال لاجتماع وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية المعقودة في تريستا، إيطاليا، في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتشجع مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين أفغانستان وجيرانها من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل إعادة توطين اللاجئين وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية؛

٩٩ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الثلاثية، وهم أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، من أجل مواصلة التصدي للأنشطة العابرة للحدود وتوسيع نطاق تعاونهم؛

١٠٠ - **تشدد** على ضرورة إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها من أجل ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس الولايات المختلفة والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري في أفغانستان، واضعة في الاعتبار الدور التنسيقي المحوري والمحايد المنوط بالأمم المتحدة؛

١٠١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر خلال دورتها الرابعة والستين تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٠٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.

الجلسة العامة ٤٠
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩